الدولانية وتيبولوجيا المجتمع المدني: مقاربة في سوسيولوجيا الفعل السياسي

Statism and the Typology of Civil Society: An Approach to the Sociology of Political Act

مسعود شوية

جامعة باتنة1،الجزائر، messaoud.chouia@univ-batna1.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/06/23 **تاريخ النشر:** 2012/07/10

ملخص:

تعتبر محاولة الفصل نظريا بين وظائف المجتمع المدني والفعل السياسي الدولتي معطى يفرض نفسه على مستوى التحليل السياسي، وعبر مختلف الشروحات المتعلقة بالحياة السياسية التي تتناول التضارب والمواجهة بين عمل مؤسسات المجتمع المدني وقرارات الدولة، ولأن هذه التضمينية للصراع لا يمكن منهجيا تفسيرها فقط ضمن نطاق دولتي متميز يمكن اعتباره الأكثر دمقرطة خلال فترة ما، لأنه يظهر وفي مستوى عالمي تضامن بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني كاستجابة لتوافق قيم الدول في إطار المؤسسات الدولية. تدعم كل من ظاهرتي تجمع الدول عبر المؤسسات الدولية والتنسيق المتزايد بين تنظيمات ونشاطات المجتمع المدني على المستوى الدولي افتراض الاعتراف الضمني بتزايد وتيرة توطد هذا المسار التاريخي، والذي يفرض تساؤلا على المستوى الأكاديمي بشأن التشكيك في التناغم الوظيفي المشترك للدولة والمجتمع المدني، ويدعو إلى مساءلة الشرعية العلمية لهيمنة القيمي العالمي في تفسير سوسيولوجيا وظائف المجتمع المدني أمام تعاظم الفعل الدولاني "Statism" في العديد من النظم السياسية.

الكلمات المفتاحية: *المقاربة السوسيولوجية للفعل السياسي؛ الدولانية؛ المجتمع المدني،*

Abstract:

The attempt to theoretically separate the functions of civil society from state political act that imposes itself at the level of political analysis, and through different explanations related to political life, dealing with conflicts between the work of civil society institution and state decisions. This conflict cannot be systematically explained because, internationally, the different civil society institutions show solidarity as a response to the states 'values. The assembly of states through international institutions, and the internationally increasing coordination among civil society activities, support the tacit recognition of this historical path. As far as the function harmony between state and society is concerned, an academic enquiry questions the scientific legitimacy of the dominance of international democratization in explaining the sociology of civil society functions with the increase of state act "Statism" in many political systems.

Keywords: *civil society; Approach to the Sociology of Political Act; Statism.*

* **المؤلف المرسل: مسعود شوية،** messaoud.chouia@univ-batna1.dz

مقدمة:

أصبح الربط بمعناه الواسع- حسب كلود قوتييه Claude Gautier- لمفهوم المجتمع المدني بالشكل التنظيمي للدولة مركز التحليلات الراهنة، حيث أن التفكير في إزالة الحدود المفاهيمية للمجتمع المدني وتوضيح العلاقات التي تجمع الدولة والمجتمع أضحى يشكل محور التقاء جل التساؤلات الحالية المتعلقة بشرح وفهم النظم السياسية، كما أن هذه التساؤلات تتموقع اليوم في قلب مقاربات الحوكمة (approches de gouvernance) التي تجد ملاءمتها التفسيرية في محاولات إعادة تشكيل الموروث النظري، لكن في منحى التشكيك بإشكال الروابط بين المجتمع المدني والدولة.

إن ظاهرة المجتمع المدني كجزء من النظام السياسي وفرت جميع الظروف اللازمة لنمو الوعي السياسي والتنمية الاجتماعية والسياسية، وكذا تفعيل المشاركة المدنية والمطالبة بموازنة العلاقة بين المواطنين والحكومة، ومن المهم التأكيد على أن فاعلي المجتمع المدني وقوتهم المتزايدة تعزز نمو المشاركة المدنية، وبهذه الطريقة فهم يؤثرون على عملية صنع القرار، حيث يعمل المجتمع المدني الفعال كمزود للمصالح في العلاقة بين الدولة والشعب، حيث وفقا لكارل بوبرKarl Popper، فإنه يخلق شروطا مسبقة لمجتمع مفتوح، والأصل في جوهر قيمه شمولية فعله العالمية.

وتعاني منهجيا النظريات الحالية للمجتمع المدني العالمي من إشكال اضطراب معرفي لسببين؛ أولاً، تفترض أن المنظمات عبر الوطنية يمكن أن تساعد في التحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم دون التشكيك في تمثيل هذه المنظمات أو مساءلتها، أو في التداعيات السلبية المحتملة لأعمالها على المساواة السياسية الدولية. ثانيًا، على الرغم من التركيز الجديد على الفاعلية السياسية خارج الدولة، فإن العديد من طروحات المجتمع المدني العالمي تعيد في النهاية إنتاج خطاب الدولة من خلال اختزال العمل في المجتمع المدني العالمي إلى النضال من أجل الحقوق، وهذا يحرف جوهر فعل المجتمع المدني العالمي لأن الحجج من أجل الحقوق هي من حجج الدولة، في حين أن التمثيلات السياسية للمجتمع المدني العالمي تشكك ذاتها في جوهر شرعية الدولة.

من منظور كيفي، قد يكون لدراسة المجتمع المدني في العلاقات الدولية بعض العمق الزمني كما يؤكد المؤرخ روبرت فرانك Robert Frank، فهذا المنظور يؤكد أن سياق فعل الجهات غير الحكومية أمر مثير للاهتمام كظاهرة جديدة في السياسة الدولية، لأنه يستوجب تفسيرات جديدة لسوسيولوجيا الفعل السياسي. وللتعامل مع هذا الاضطراب الإشكالي سيكون التحليل عبر العناصر الآتية الذكر:

1. تيبولوجيا المجتمع المدني: أنماط التفاعل لسياقات الهيمنة
2. المقاربات المعيارية للمجتمع المدني: القيود البنيوية للعالمية
3. نماذج الفعل السياسي للمجتمع المدني: الدولانية في مواجهة العالمية
   - أ- افتراضات النموذج الليبرالي للمجتمع المدني
   - ب- تفسيرات النموذج التشاركي النظمي للمجتمع المدني
   - ج- طموح النموذج التداولي للمجتمع المدني
   - د- تصور النموذج الإدراكي للمجتمع المدني
4. الدولة والمجتمع المدني: سوسيولوجيا التعاون الصراعي " coopération conflictuelle "

1. تيبولوجيا المجتمع المدني: أنماط التفاعل لسياقات الهيمنة

يشكل تجمع الدول عبر المؤسسات الدولية والتنسيق المتزايد بين تنظيمات ونشاطات المجتمع المدني على المستوى الدولي اعترافا ضمنيا بتزايد وتيرة توطد هذا المسار التاريخي، والذي يفرض تساؤلا بشأن شرعية الفصل بين مستويات التواجد المشترك للدولة والمجتمع المدني (Sava Dogo.2003, p5) أمام تعاظم الفعل الدولاني "Statism ".

ووفق النظام العام الذي يحكم العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني يمكن التساؤل أيضا عن طبيعة سلوك الدولة وتصرفها تجاه تطور المجتمع المدني عن طرق وأشكال تكيف هذا الأخير في ظل احتواء وهيمنة الدولة؟ (Fossaert, 1981,p.163). فإذا كان المجتمع المدني والدولة يشكلان بناءً وهيكلا سياسيا يثريه التاريخ بجملة من الميزات الخاصة، فإن البحث في التوازن بين الدولة والمجتمع المدني يمكن من خلاله تحديد خصوصية التشكيل السياسي لكل مجتمع، فمن غير الممكن تحديد تيبولوجيا المجتمع المدني دون فحص دقيق للديالكتيك المعقد الذي يجمع النظم السياسية الأربع الآتية، والتي تعتبر نتائج أنماط تفاعل المجتمع المدني مع الدولة (Fossaert, 1981,pp50-52)، والتي تفرضها السياقات القيمية العالمية:

- نظام سياسي دولتي (systeme politique etatique)
- نظام سياسي مواطني(systeme politique citoyen)
- نظام سياسي ديمقراطي(systeme politique democratique)
- نظام سياسي ديكتاتوري(systeme politique dictatorial)

وفي إطار تفحص ناتج تفاعل تيبولوجيا المجتمع المدني مع مختلف تصنيفات الدولة التي تم تعيينها قبليا، يمكن فهم كيفية تشكل المجتمع المدني في صورة سلطات جزئية (micro-pouvoirs) متميزة أو في صورة شبكة تزداد سلطاتها كثافة (Robert, 1981,p.112)، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. كما يمكن نظريا ضبط التيبولوجيا الأساسية للمجتمع المدني تبعا لتفاعله مع أنماط النظم السياسية للدول التي تم تحديدها قبليا كما يلي: (Fossaert, 1981,p.140)

. مجتمع مدني في أدنى مستويات تكوينه
. مجتمع مدني ذا توجه سلعي (orientation marchande)
. مجتمع مدني ذا توجه مواطني (orientation citoyenne)
. مجتمع مدني ذا توجه ليبرالي مضاد (orientation libérale contrariée)
. مجتمع مدني ذا توجه ليبرالي (orientation libérale)
. مجتمع مدني تحت قيد ديكتاتوري (sous contrainte dictatoriale)
. مجتمع مدني تحت قيد شيوعي (sous contrainte communiste)

وحسب تفسير روبرت فوسير Robert Fossaert لهذا التصنيف، فإنه يشير إلى ضرورة ضبط هذه الأنماط قصد تحديد أنماط التفاعل بين المجتمع المدني والنظم السياسية المختلفة، ويؤكد هذه الأهمية من خلال إقراره أن لكل مجتمع مدني دولته، كما أن لكل دولة مجتمعها المدني، فإن لم تنجح الدولة في أخذ شكلها النهائي فإن المجتمع المدني يبقى مفهوما دون موضوع (Fossaert, 1981,p.162).

إن التصنيفات المختلفة للمجتمع المدني يمكن أن ترتبط بدرجات متفاوتة مع كل من تصنيفات الدولة (types d'états)، لكن وفق شكل يسمح بضبط مباشر للارتباطات الملائمة المحددة لصنف التشكيل السياسي (formation politique)، وبالتالي لشكل الهيمنة(hégémonie) (Fossaert, 1981,p.54).

2. المقاربات المعيارية للمجتمع المدني: القيود البنيوية للعالمية

يحاول التصور القرامشي إعادة تجديد - في إطار نوع من التقابل- كل من الأبعاد النظرية لمفاهيم الدولة/المجتمع المدني، مع تطوير الشروحات المقترنة بالتناقضات والتعارض الذي تنتجه هذه العلاقة بينها، أي البحث في كل من المجتمع السياسي/المجتمع المدني (sc/sp) والسيطرة /الهيمنة (domination/hégémonie) (Fossaert, 1981,p.106)، ويمكن نظريا تكييف المعطيات المتعلقة بجدلية الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي بتشكيلة قرامشي Gramsci كتأسيس لهذا التفاعل، والتي يمكن إيجازها كما يلي: الدولة = مجتمع سياسي+ مجتمع مدني.

وكثيرا ما يمكن تشبيه علاقات المجتمع المدني بالنظم السياسية العربية بالتفسيرات القرامشية المتعلقة بإتاحة الدولة نوع من الحرية للمجتمع المدني، لكن تحت المراقبة الدائمة (l'état tient la SC en liberté surveillée) (Fossaert, 1981,p.163). كما يمكن الاستعانة بأطروحات Joel-Migdal كاقتراب نظري في تحليل وفهم طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية العربية، حيث يستوعب هذا الاقتراب العلاقات بين الدولة والمجتمع ويهتم بعملية التفاعل بينهما، ويولي اهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة، وفي دول العالم الثالث خصوصا، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه - فعليا- تلك الدول يتطلب اقترابا متشابكا للمحافظة على الطبيعة الخاصة للنظم وعملية التغيير في المجتمع ككل، حيث التفاعل بين الدولة والتنظيمات يحكمه سعي كل منهما إلى السيطرة على عملية الضبط داخل المجتمع، وتتحدد في ظل ذلك طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (شلبي ، 1997، ص. 56).

وفي ظل الطرح المتضمن تأويلات ما بعد الحداثة وتأثيرها المباشر في مفهوم المجتمع المدني عبر إعادة هيكلة أدواره وتفعيل تكويناته بما يتجاوز أدواره التقليدية السابقة، برز مفهوم المجتمع المدني العالمي (société civile mondiale) في سياق هذه التحولات التي رافقت خطاب العولمة في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية هي: (محمد السيد، 2006،)

- الثقافة المدنية العالمية.
- النسق الاتصالي الحديث والأطر التنظيمية الجديدة.
- التمويلات الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود.

ومن هنا جاء تعريف المجتمع المدني العالمي على أنه "مجتمع المؤسسات التي تهتم وتناقش وتطرح قيما وقضايا ذات سمة عالمية كحقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية .. ويشمل الجمعيات والنقابات والهيئات المهنية والمنتديات الفكرية والشبكات الإتصالية"(محمد السيد ،2006). فأهم الإشكاليات المتعلقة بالأطر والمحددات العلمية لهذا المفهوم هي مواءمتها التفسيرية لانسحاب الدولة من عديد الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في السابق، والتي يقوم المجتمع المدني بآدائها اليوم (محمد السيد، 2006).

إن علاقة المجتمع المدني بالدولة تكون على مستوى طبيعة الأهداف، طبيعة الرابطة والانتماء، ومن حيث الوظائف. ولأن ثنائية المجتمع المدني والدولانية (étatisation) لها جوانب تمييزية كثيرة خاصة من حيث الوظائف، فإن هناك وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة للدولة "كالتنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية...إلخ"، لكن تنفرد الدولة بالسمات التالية:(حسنين توفيق،2005، ص. 700)

- اعتبارها تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني.
- احتكارها لحق الاستخدام الشرعي للقوة.
- امتلاكها السلطة، فالدولة كتنظيم سياسي مركزي له سلطة عامة في شؤون المجتمع.

ويبقى الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما، فلا يعقل أن يكون المجتمع المدني على خط نقيض مع الدولة وهو أحد مظاهرها (إيليا، 2004، ص.41). ولكن يعني أنه يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من قبل الدولة. (حسنين توفيق ،2005، ص.696). إن الأدبيات الواسعة التي تولي اهتماما بالمجتمع المدني تشمل مقاربات أكثر تشعبا، فهي تحاول تفضيل أشكال سياسية جديدة مصممة ما فوق الدولة الوطنية، كما يؤكد ذلك كل من Rawlz، Bobio، Walzer، وعليه يمكن افتراض أن انفتاح ميكانيزمات القرار والرقابة في المنظمات الدولية أمام الفواعل غير الدولتية أصبح يعبر عن نماذج وتصورات مختلفة للمجتمع المدني، بحيث يسمح تفحصها بتوضيح أكثر على المستوى التحليلي من الترشيد على المستوى التطبيقي (Weert 2004, p.13).

لقد جاءت المناقشات المتعلقة بالنظرية السياسية لكانط لتوضيح كيف أن مبدأ الدعوة إلى معاملة الآخرين كغايات يمكن أن يجد التعبير الواقعي والملموس عنه في كل من المؤسسات الداخلية للمجتمع المدني والعلاقات الدولية بين الدول (ستيفن، 2003، ص350). ففي نية كانط kant هنا أن يساعد على الارتقاء بقضية المجتمعات المدنية إلى مستويات ما فوق الدولة (supra-étatique) (ديلو ، 2003، ص. 361).

إن التفكير في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية العربية لم يعد يقتصر على دراسة طبيعة التفاعلات بينهما، بل أصبح من المهم للإدراك العلمي لهذه العلاقة دراسة أشكال التوسع لمهام وأدوار المجتمع المدني في ضوء تراجع الدولة الوطنية - في عصر العولمة- عن بعض أدوارها. يشير في هذا الصدد François Houtart إلى أن المجتمع المدني المحلي لن يتسنى عولمته إلا في حدود تواجده محليا، فالمجتمع المدني من هذا المنظور يفكر عالميا ويعمل محليا (la société civile pense mondialement et agie localement)(Lagrée,2004,p.61). ومن بين النماذج المؤسساتية التي يقترحها المدافعون عن هذا الطرح نجد الكسموبوليتانية القانونية (cosmopolitisme légale) في مقابل الكسموبوليتانية الأخلاقية (cosmopolitisme morale)، والتي تفرض مبدئيا تكوين مجتمع مدني شامل (globale) يتمكن من خلاله المواطنون من المشاركة في المسار العملياتي للقرارات التي تهمهم وتناسبهم على مستوى محلي جهوي وعبر وطني، مع افتراض وجود مؤسسات دائمة ومتخصصة مسؤولة عن توفير الموارد الاستراتيجية والمالية الضرورية لعمل جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني. ووفقا لهذه المقاربة يقوم المجتمع المدني بأدوار تتجاوز وظيفيا أدوار الدولة، ولأن الفكرة الأساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية الكوسموبوليتانية هي خلق توزيع أفقي جديد للسلطة.

3. نماذج الفعل السياسي للمجتمع المدني: الدولانية في مواجهة العالمية

يأتي اعتمادنا هنا على مقاربة الديمقراطية الكوسموبوليتانية في تفسير أبعاد المنطق الوظيفي المتغير لأدوار المجتمع المدني في العالم العربي، من أجل محاولة تجاوز التفسيرات الاختزالية والتحليل الاحتكاري المقترن بدراسة العلاقة مجتمع مدني/نظام سياسي ضمن حدود أدوار الدولانية (statisme) للنظم السياسية العربية القائمة على فرضية المجتمع المدني المغلق (الذي لا يتعدى نطاق المحلي)، وعليه وقبل الإشارة إلى واقع هذه العلاقة (المجتمع المدني/الدولة) في العالم العربي لا بد من الاعتماد من منظور تحليلي على سبق نظري يشمل أهم النماذج النظرية للمجتمع المدني وفقا لمنطق تفسيرات الديمقراطية الكوسموبوليتانية، على أن يقدم وفقا لكل نموذج نظري مفهوما متميزا للمجتمع المدني يفسر طبيعة التفاعل بينه وبين الإطار الوظيفي للنظم السياسية.

أ- افتراضات النموذج الليبرالي للمجتمع المدني:

حسب هذا النموذج يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه "فضاء للتبادل والعلاقات بين ال فواعل الخاصة (غير الدولتية Acteurs non étatiques) من منظور ثنائي، يخلق التنافس بين الدولة والمجتمع أو العمومي و الخاص". يرى Dahl أنه لا يمكن تجاهل مسألة الديمقراطية الدولية في ضوء إعادة تبلور وعلى مستوى دولي للحلول المقترحة على مستوى داخلي بافتراض توسعها وامتدادها الجغرافي (Weert, 2004,p.49) . إن إعادة تموضع النموذج الليبرالي للمجتمع المدني في السلم الدولي يمكن أن يقدم قراءتين:

- حسب المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية فإن الإطار الدولتي لا يمكنه أن يكون مفسرا وممثلا بمقاربة ليبيرالية للمجتمع المدني في السلم الدولي، فالدولة تظهر دائما كفاعل مركزي في تشكيل المعايير الدولية.

- أما من المنظور المؤسسي فإن الفواعل غير دولتية، وبالعمل على مستوى المنظمات الدولية ستكون قادرة على التأثير في سياسات الدول بالمساهمة في ترقية معايير دولية جديدة، ولأن - حسب نظرة Moravscik Andrew - الفواعل الأساسية للسياسة الدولية هم الأشخاص والجماعات الخاصة (Weert, 2004,p.10) .

وفقا لهذا المنطق، يتم تحليل سياسة الدولة - ليس كمؤسسة دائمة ومتميزة بقناعات المصلحة الوطنية التي تحدد وفقا للتشكيل الدولي لعلاقات القوة - كمتغير تابع لقرارات متفردة تعكس مصالح وخيارات مجموعات معينة نجحت في فرض - عبر أجهزة القرار- وجهة نظرها على الآخرين(Battistella, 2003, p.164) . فالمجتمع المدني وفقا لهذه المقاربة له إمكانية التأثير من خلال عملية القرار، لكن دون حق انتخابي أو حق للمفاوضات، فالإطار الدولي الذي ينشط فيه المجتمع المدني مقترن بفضاء متميز عن الفضاء الداخلي (الوطني) (Weert, 2004, p.11).

ب- تفسيرات النموذج التشاركي النظمي للمجتمع المدني:

في إطار النموذج النظامي التشاركي يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه "مجموع الهياكل والمنظمات التي تمثل الواسطة بين المؤسسات السياسية والأشخاص الخاصين الذين يمثلون مجموعات مصالح، تجمعات أو أي أطراف أخرى يمكن تمييزها داخل المجتمع" (Weert,2004,p.14). وتأتي في هذا الصدد اقتراحات Walzer - بعد أزمة الدولة الرفاه état providence- والمتعلقة بتجديد حيوية دولة متضامنة ترتكز عل مجتمع متضامن، فحسب walzer لا يمكن للمجتمع المدني إنقاذ الدولة الديمقراطية دون اللجوء إلى الدولة (حيث يقوم هنا بتحليل هذا المشهد المتناقض).

إن الدولة والمجتمع المدني قطبين للتضامن، الأول رئيسي والثاني ثانوي. وهنا يكون مفهوم المجتمع المدني ليس مقترنا بتراجع أدوار الدولة، بل بضرورة وديمومة وإعادة تعريف أدوارها في ضوء الحفاظ على تعدد الأشكال الجمعوية (Weert, 2004, p.21) . ويشير Michael Walzer إلى أن ارتباط النموذج النظامي التشاركاتي للمجتمع المدني بالإطار المؤسسي الدولي الذي يمكن التفكير فيه ضمن شكل مزدوج مرتبط بالإطار الدولتي أو بشكل ما بعد دولتي(post-étatique) (Weert,2004,p.23). أما حسب Michael Sandel فإن العولمة الاقتصادية تفرض بالتأكيد تطور المؤسسات الدولية بالارتكاز على الهويات المدنية الموسعة في إطار كوسموبوليتي يعيد النظر في مكانة وتموقع السيادة والمواطنة إلى مستويات أخرى.

وقد حدث - حسب تفسير Walzer - تحول في مستويات التفكير بالمجتمع المدني، والتي لم تعد تقتصر فقط على مستوى إطار الدولة بل تعدتها إلى المستويات الدولية، وأصبح يطرح تساؤلا بشأن جدوى الدولة أمام مجتمع مدني قوي وتعددية دولية ذات كثافة عالية (Weert, 2004, pp.23, 24).

ج- طموح النموذج التداولي للمجتمع المدني:

وفقا لهذا النموذج يعرف المجتمع المدني على أنه "مجموع شبكات نشطة في الفضاء العام السياسي، والذي لا يرتبط بالجهاز الإداري أو الحكومي ولا حتى بنظام السوق" (Weert,2004,p.29). فالمجتمع المدني هنا يعمل حسب هذا النموذج في حدود يكون فيها خارج جهاز الدولة وأجنبيا عن هياكل السلطة، حيث يكون التفكير فيه على سلم تداولي من خلال مشروع فضاء عام ما بعد وطني يضمن التحول نحو قانون كسموبوليتاني. وبالارتكاز على الفضاء العام الذي يعتبر أساس المؤسسات العمومية ونواة شرعيتها، يقترح النموذج التداولي التحول من مجتمع مدني وطني (وفقا لقواعد الدولة الحديثة) نحو مجتمع مدني عبر وطني(société civile transnationale)، وبالتالي فإن بناء فضاء عام دولي يظهر كسلم هام لتحديد التشكيل ما بعد السيادي (post-souverainiste)، لأنه وحسب Verich Beek - في إطار النظام الكوسموبوليتاني- يكون هدف المجتمع المدني العالمي وفواعله هو التأسيس والتطوير لعلاقة بين المجتمع المدني والدولة، أي لشكل من الكسموبوليتيانية للدولنة (forme cosmopolitique d'etacité)، وعليه فإن المجتمع المدني العالمي يعود ليقترن بفكرة الديمقراطية الكسموبوليتانية التي تفسح المجال أمام المواطنين- في إطار التمثيل- للمشاركة في الشؤون الدولية بشكل مستقل ومواز لحكوماتهم. وهنا يجب فهم أن الوساطة لا تتم فقط من طرف الدولة، حيث مسار تشكيل الإرادة السياسية يجب أن ينظم على مستوى دولي بمحاذاة الفواعل الدولتية-(Weert, 2004, pp.29 .38)

د- تصور النموذج الإدراكي للمجتمع المدني:

يمكن في إطاره تعريف المجتمع المدني على أنه "مخبر للمعارف العلمية والتقنية والخبرات، يمكن تعبئتها في إطار المسار العملياتي للقرار العمومي"، فحسب هذا النموذج هناك دعوة إلى إعادة النظر في ارتباطات المجتمع المدني بأشكال ونماذج القرار ، وانطلاقا من المشاركة في نظام قرار متفاعل (Weert, 2004, p.p.41-44) .

تشير جل التفسيرات المقترنة بهذه النماذج أنه من المهم -في إطار تحليل طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنظم السياسية العربية - تجاوز مفهوم المجتمع المدني المغلق والانتقال إلى تحليل وتبرير التوسع العمودي لوظائف المجتمع المدني التي أصبحت تتجاوز الدولة في ظل مسار دمقرطة العلاقات الدولية والضغوط العالمية، فجل التطورات التي لحقت بالمجتمع المدني في العالم العربي من الصعب إرجاعها إلى انفتاح النظم

السياسية العربية، ولأن معظم القراءات تأتي ضمن دراسة تأثيرات البيئة الإقليمية أو الدولية، فإن - وفقا لهذه النماذج الأربعة للمجتمع المدني- هناك دعوة إلى مراجعة الأدبيات السياسية العربية التي تختزل دراسة علاقة المجتمع المدني بالنظم السياسية العربية في مؤشرات الاستقلال والقدرة على التكيف ضمن تحليل يعتمد على التوسع الأفقي محور المناقشات.

يتضح من هذا أن مفهوم المجتمع المدني يقع في دائرة المفاهيم التي لا يمكن الفصل بين مؤشراتها الكمية ومؤشراتها الكيفية على نحو دقيق، وقد قدم S. Huntington أربعة معايير يمكن استخدامها - مع شيء من التطوير- للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما (العلوي، وآخرون، 2001، ص.694)، وهذه المعايير هي:

- القدرة على التكيف في مقابل الجمود.
- الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع.
- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي.
- التجانس في مقابل الانقسام.

إن هذه المؤشرات تؤكد على حدود مؤسسية المجتمع المدني ومدى قدرته على الاستمرارية، فقدرة المجتمع المدني على التكيّف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة - سواء كان تكيفاً زمنياً قصد الاستمرار لفترة طويلة، أو تكيفاً عبر الأجيال أو تكيفاً وظيفياً - تؤكد مدى قدرته على إجراء تعديلات في أنشطته للتكيف مع الظروف المستجدة. أما الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية فيعني ألا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة، ومستقلة من حيث نشأتها وإمداداتها المالية وكذا في إدارة شؤونها الداخلية والإدارية. والتعقد يكون في سياق تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع. في حين أن المقصود من التجانس هو عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة إدارة الصراعات - إن وجدت- بطرق سلمية. (خشيب جلال وشنان آمال، 2016).

وتضم كل من هذه المعايير الأربع مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي(العلوي ، وآخرون، 2001، ص. 719)، غير أن عملية طرح مؤشرات كيفية وكمية لبناء المجتمع المدني في العالم العربي تستهدف واقعا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا قائما في الأقطار العربية، ويطرح هذا الواقع العديد من الصعوبات والمشكلات أمام الممارسة البحثية الهادفة إلى بناء وتطوير هذه المؤشرات، والتي يمكن أن تكون متعلقة سواء بالتباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها المجتمعية من جهة، ومشكلة الدولة في العالم العربي من جهة أخرى، حيث أن أبرز عناصر مشكلة الدولة تتمثل في ضعفها وهشاشتها مع عدم تأسيس شرعية ثابتة ومستقرة لها وأيضا تبعيتها للخارج (العلوي ، وآخرون، 2001، ص.ص. 689-693). وباعتماد التجربة الغربية كإطار مرجعي لتحديد شروط تكون مجتمع مدني وظيفي في العالم العربي، نكون أيضا من منظور الديمقراطية الكسموبوليتانية أمام إشكال حدود تأثير نماذج الديمقراطية الدولية باعتبار الديمقراطية الدولية وفقا لهذه المقاربة هي مجموع الديمقراطيات الداخلية (la démocratie internationale est la somme des démocraties internes).

4. الدولة والمجتمع المدني: سوسيولوجيا التعاون الصراعي "coopération conflictuelle"

نظريا، من الصعب البحث في تكييف تيبولوجيا الدولة مع كل من تصنيفات المجتمع المدني الملائمة، غير أنه يمكن على الأقل في ظل تصاعد المد الوظيفي للمجتمع المدني في المنطقة العربية- ومن منظور مقاربة الديمقراطية الكوسموبوليتانية - الإشارة إلى بعض تصنيفات الدولة التي يبدو من المهم اعتمادها في فحص التفاعل بين المجتمع المدني والنظم السياسية العربية، حيث أن ميزة هذه النظم تعود بنا إلى مفهوم الدولة الجوفاء (état creux). فحسب منطق هذا المفهوم لا يمكن نظريا اعتماد مؤشرات التعاون والتنازع لتفسير تفاعلات المجتمع المدني بالدولة، بل يكون التركيز هنا على حدود مسار الدولانية (étatisation) كمؤشر يمثل مركز الثقل (centre de gravité)، حيث تغيب كل المؤشرات الآتية: (خشيب جلال وشنان آمال، 2016)

- الفعل الإرادي الحر "الطواعية" من خلال المشاركة الطوعية.
- التنظيم الجماعي "المؤسسي" الذي يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التّي تعمل بصورة خاضعة في ذلك لمعايير ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.
- الركن المعياري " الأخلاقي، القيمي السلوكي" الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدول بالوسائل السلمية.
- الاستقلالية: بمعنى أن يكون المجتمع المدني مستقلاً عن سلطة وهيمنة الدولة، استقلالية مالية، تنظيمية وإدارية، وهذا لا يعني القطيعة.

على الرغم أنه دعمت النمو الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية مؤخرا عوامل عدة، نذكر منها:

- ضعف الدولة العربية وتآكل معظم شرعيتها السياسية، حيث فرض عليها التراجع عن العديد من الميادين لصالح قوى المجتمع المدني.

- ازدياد وعي قوى المجتمع المدني.

-تنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.
- نمو هامش الحرية (الصبيحي، 2000، ص. ص. 74-76)

وعليه يمكن القول أنّ مفهوم المجتمع المدني قد مرّ في استخداماته المعاصرة بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي على السياسة، وذلك بإدخال عناصر أو حركات أو تنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشطة في المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التّي تراجعت عنها الدولة في ظل عجزها بالوفاء بالتزاماتها وتبرير انسحابها، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة (خشيب جلال وشنان آمال، 2016).

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة تحول المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته، وإلى مركز للقيادة، وإلى سلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالي بشكل خاص، وقد برز ذلك بشكل أساسي في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان (خشيب جلال وشنان آمال، 2016) والقيم الديمقراطية على الصعيد القطري والعالمي.

ووفق هذا المعطى، يبدو بالنسبة للتوسع العمودي لوظائف المجتمع المدني كمؤشر ثانوي أنه من الممكن إدراج دراسة حالة الجزائر ضمن هذا النمط. ولأن تفاعل المجتمع المدني بالنظام السياسي في هذا النوع من النظم السياسية يحكمه منطق الضغوط المحلية والعالمية. كما يمكن ومن منظور مقاربة الديمقراطية الكسموبوليتانية التوضيح خطيا لمسار الدولانية وتصاعد المد الوظيفي للمجتمع المدني في إطار الدولة الجوفاء كما يلي:

(رسم بياني من إعداد الباحث)

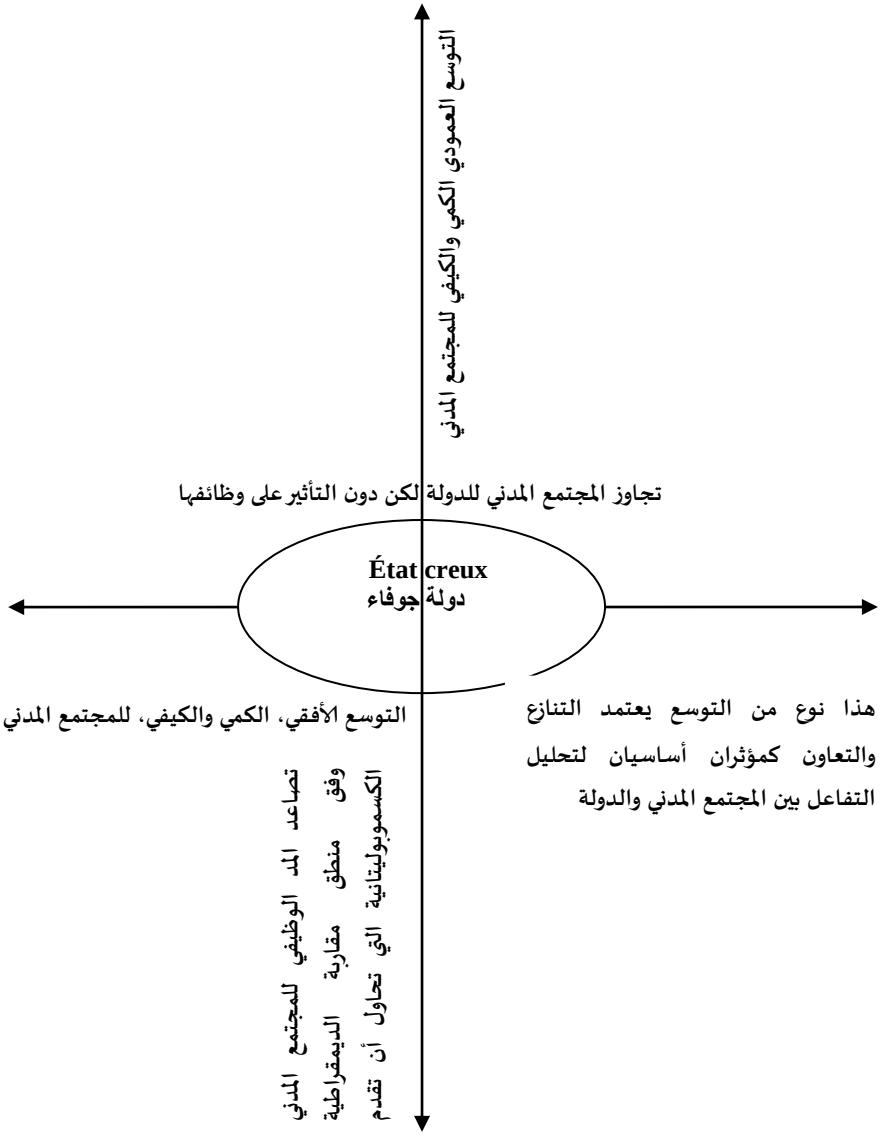

خاتمة:

يوضح الواقع العربي أن المشاركة المحدودة والمبرمجة بحسب متطلبات الدولة للاستمرار تعرقل عملية النمو الطبيعي للمجتمع المدني، وتعمل على ظهور شكل مزيف أو مقلد للتعددية والمجتمع المدني والمعارضة، وهذا وضع يسميه وليام زرتمان William Zertman بالأدوار التكميلية بين النظام والمعارضة. وعليه فالتوسع العمودي لوظائف المجتمع المدني في العالم العربي وتجاوزه للدولة لا يعني بكل تأكيد تطوره وبلوغه أسمى صوره، لأنه أمام واقع دولانية النظم السياسية العربية، أين أصبح يبحث عن دعم خارجي ومتنفس يمكن من خلاله على الأقل أن ينشط وفقا لبعض الأساسيات التي أنشئ من أجلها. كما أن هذا التوسع العمودي الكمي والكيفي للمجتمع المدني في العالم العربي هو نتاج أيضا للتفاعل المحلي والعالمي (مثال تأثير نماذج الديمقراطية الدولية) الذي يفرض عليه تعاملا على مستويات تفوق الدولة، لكن دون التأثير في إحدى وظائفها الكلاسيكية الأساسية، وهي الدولانية (l'étatisation).

وبالتالي يمكن الحكم عرضيا على هذا النوع من التوسع أنه سلبي، لأنه ليس نتاج تفاعل مجتمع مدني قوي متجانس مع دولة قوية متماسكة في ظل ديمقراطية حقيقية. ولأن من أدوار المجتمع المدني الإسهام في بناء فلسفة الحكم الراشد التي تعتبر أداة للرفع من جودة النظم السياسية.

وفي ضوء هذه الشروحات، يبدو من المهم إعادة النظر في الموروث النظري المفسر لتفاعلات المجتمع المدني مع الدولة، من خلال مراعاة ملاءمة الأطر التحليلية لواقع البيئة المحلية الإقليمية والدولية، وما تفرضه من تغيير سواء على المستوى النظري للنماذج المعتمدة أو على مستوى الإدراك العملي بمفهومه التطبيقي.

وبالتالي، فإن محاولة تجاوز ضبطية المؤشرات المقترنة بأبعاد التعاون والصراع في تفسير العلاقة مجتمع مدني/دولة، وإعادة رسمها وفقا لنماذج الحوكمة (modèles de gouvernance) التي تحاول ترشيد العلاقة مجتمع مدني/نظام سياسي تبعا لما يستوجبه التكيف بين مختلف أنماط المجتمع المدني وأنماط الدولة.

قائمة المراجع

أولا: بالعربية

أ- المؤلفات

- شلبي، محمد، (1997)، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الأدوات)، (د، م، ط)، الجزائر.

- حسنين توفيق، إبراهيم، (2005)، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

- حريق، إيليا، (2004)، "المجتمع المدني بين النظرية والشعار"، بحث مقدم إلى ندوة: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت .

- ديلو، ستيفن، (2003)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

-العلوي، سعيد بن سعيد وآخرون (2001)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الصبيحي، أحمد شكر، (2000)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ب- المقالات والدوريات العلمية:

- محمد السيد، سعيد، (2006)، "المجتمع المدني العالمي... الصعوبات والتحديات".

- خشيب جلال وشنان آمال، (2016)، الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والتأثر. مركز إدراك للدراسات.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

- BATTISTELLA, Dario, (2003), théories des relations internationales, paris, press de science po.

- WEERT, Laurence. (2004) Quatre modelés théoriques pour penser la société civile dans l'ordre juridique international. Rapport du séminaire fermé société civile et démocratisation des organisations internationales. 28 et 29 mai. Université libre de Bruxelle.

- SAVA DOGO, Mahamade. (2003), état et société civile, article publie dans l'ouvrage sous la direction de Josiane Boulad-Ayoub et Luc Bonneville, souveraineté en crise.

- FOSSAERT, Robert, (1981) les états, tome 5(chapitre1 à 7 ; états et sociétés civiles) paris : éditions du seuil.

ب- المقالات والدوريات العلمية باللغة الأجنبية:

- Jean-Charles, L'agrée,(2004), société civile internationale, en concept à réévaluer, esprit critique-vol06 n°=2.

- COUTURE, Jocelyne, (1999), nationalisme, transnationalisme et cosmopolitisme, vqam.